العدد (1898) السنة الثامنة - الجمعة (3) ايلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الدعوة الى تشكيل جهاز رقابي صارم

العراق :مخاوف من تأثير الفساد وقلة الخبرة على أداء الأجهزة الأمنية

البنتاغون: الشرطة العراقية ساهمت في خفض العنف لكنها تفتقر الى الاحتراف

متابعة/ المدى

القوات الأميركية المقاتلة انسحبت من العراق لكن الجدل حول قدرة الأجهزة الأمنية العراقية ومنتسبيها على حفظ الأمن ما زال قائما.

عدد من عناصر الأمن اقروا بمخاوف من عودة الميليشيات والعصابات المسلحة لتصفية حساباتهم معهم كما أشاروا الى فساد كبير يفوق الإرهاب يسيطر على المؤسسة الأمنية بمختلف شرائحها، حيث ان التدهور الأمني لم يعد مقتصرا على الإرهاب بل تعداه ليشمل الظلم والفساد الذي يستشري في المؤسسة الأمنية التي يؤكد منتسبون فيها ان هذا الفساد الذي يمارسه الضباط استغلالا لمواقعهم ترك اثرا سيئا في نفوس عناصرها بالترافق مع خوف اكبر من عدم ولاء المنتسبين للوطن قدر انتمائهم لأحزاب وشخوص معينين.

وذكرت صحيفة أمريكية ان القوات العراقية يمكن ان تواجه صعوبة في حفظ الأمن نهاية عام ٢٠١١، مبينة انه وفقاً لتقرير البنتاغون فان الشرطة العراقية تعاني من انخفاض الكفاءة والفساد الإداري وقلة التدريب وعدم المبالاة.

ونقلت صحيفة واشنطن بوست في وقت سابق عن احد قادة الجيش العراقي قوله انه بدون رفع القدرة القتالية لن تكون القوات العراقية قادرة بشكل تام على صد اي تدخل خارجي.

وأشارت الى ان القوات العراقية أحرزت تقدما واسعاً لا يمكن نكرانه بعد عام ٢٠٠٣ عقب خطوة حل قوات الجيش والشرطة التي جوبهت باعتراضات وانتقادات كثيرة .

واستدركت لكن مازالت البلاد تشهد انفجارات يومية بمختلف المحافظات كثيراً ما تستهدف القوى الأمنية بالإضافة الى حالات إطلاق النار من السيارات وعمليات الخطف التي أصبحت شائعة ،منوهة الى انه على الرغم من إنفاق الولايات المتحدة أكثر من ٢٢ بليون دولار لغرض تدريب وتجهيز القوات العراقية منذ عام ٢٠٠٤، لكن مازالت الأخيرة تواجه الكثير من المشاكل.

ونقلت الصحيفة عن قائد القوات الامريكية في العراق راي اوديرنو قوله انه من الواضح وجود بعض العنف في العراق لكننا مازلنا بحاجة لإحراز مزيد من التقدم في البلاد، مضيفاً ان القوات الأمنية أعلنت مسؤوليتها عن توفير الأمن في جميع أنحاء العراق ومازالت مستمرة في النمو والتحسن يوماً بعد آخر .

ولفتت الى وجود ثغرات كبيرة في التدريب والمعدات لحوالي ٦٧٥ الفاً من عناصر القوى الأمنية والاهم من ذلك حالة الانقسامات العرقية والطائفية التي تعصف في مؤسسات الجيش والشرطة والتي يمكن ان تهدد بإشعال التوتر من جديد .

وبينت الصحيفة ان عمل الجيش العراقي جنباً الى جنب مع القوات الأمريكية خلال السنوات السبع الماضية أكسبته الخبرة وادى لأن يتقدم حوالي ٢٤٨ الف جندي من ناحية التدريب والتجهيز على باقي قوات الأمن.

ونقلت عن العقيد مهند معن في الجيش العراقي قوله ان القوات العسكرية واجبها حراسة الحدود لا أن تحرس نقاط التفتيش بالمدن لكون هذه من مهمة قوات الشرطة ، لكن الواقع يفرض الحاجة لتواجد الجيش في المدن.

وأشارت الصحيفة الى ان مصادر عسكرية أمريكية ترى ان الجيش العراقي مازال يعاني فقراً في المعلومات الاستخباراتية الى الحد الذي جعله معتمداً في كثير من الأحيان على المعلومات المقدمة من الولايات المتحدة .

ونوهت الصحيفة الى ان الموصل مازالت تعد من اهم الجبهات في الحرب على الجماعات المسلحة وتمثل نموذجاً واضحاً حول حجم صعوبة العمل بين قوات الشرطة الاتحادية والشرطة المحلية والذين يعانون من الانقسام الحاد حول شتى القضايا.

وبينت الصحيفة ان تقريرا لوزارة الدفاع الأمريكية قدم للكونغرس عام ٢٠٠٩ اعتبر القوات العراقية مازالت تعاني من عدم الكفاءة .

ووفق التقرير فأن الشرطة العراقية تعاني من انخفاض الكفاءة ، وعدم المبالاة ،ومشاكل كبيرة مع الفساد، خصوصاً ان ما يقارب نصف عناصر الشرطة لم يتم تدريبهم بشكل حقيقي.

ونقل موقع أيلاف عن الشرطي صالح عنيد ان الانسحاب العسكري الأميركي سيخلف مخاوف كبيرة في العراق لان الغالبية العظمى من أفراد الجيش والشرطة لم يخوضوا تدريبا عسكريا مهنيا وهذا أمر من شانه ان يكشف عن ضعف كفاءة ومهارة افراد الشرطة والجيش المكلفين بحماية امن المواطن فان كان افراد الشرطة غير قادرين على حماية أنفسهم، كيف سيتمكنون من حماية المواطن.

وتابع: كنت جنديا مكلفا في الجيش السابق ومن مواليد ١٩٧٨ وهنا في الدورية أنا أكبرهم سنا وخبرة وتدريبا لهذا فهم يعتمدون علي في كل شيء ويقدمونني لأنهم يخافون ، فمثلا عند ملاحقتنا هدفاً إرهابياً أو وكراً أجدهم يختبئون خلفي ويتركونني اقتحم المكان أولا وأنا استغرب كيف تم قبولهم ان كانوا يخافون ولا يقومون بحماية أنفسهم.

اما الشرطي فاضل متعب فقد قال ان انسحاب القوات العسكرية الأميركية ستقابله عودة قوية للميليشيات مما سيسهل عليهم تصفيتنا، إننا نتوقع انه مع انسحاب الأميركان ستكون عودتهم قوية وانتقامهم شديداً.

اما الشرطي منور خميس فقد أشار إلى ان اكبر ثغرة وخلل بإمكان المسلحين والإرهابيين النفاذ منه هو غياب الخطط الأمنية وانعدامها.

وأوضح: كل ما يتم تداوله في وسائل الإعلام طوال الفترة والأعوام الماضية عن وجود خطة او خطط أمنية هو محض كذب وتضليل لا وجود له على ارض الواقع .. الموجود هو الانتشار العددي لأفراد الشرطة والجيش وهذا الانتشار يعتبر سلبياً لأنه يجعل منا أهدافا سهلة للإرهابيين وعملياتهم التفجيرية.

التحقيق الذي نشرته أيلاف أمس الخميس تطرق الى أحاديث عدد من منتسبي وأفراد الجيش والشرطة عن مدى تأثير الانسحاب العسكري الأميركي على الوضع الأمني، قال الشرطي سجاد صلاح: سيترك الأميريكان أثرا هائلا فبدلا من حصر القوة بيد جهة واحدة فإننا نشهد منذ فترة تعدد الجهات التي تستمد نفوذها من أحزابها.

وأضاف: على سبيل المثال لا يتم قبول منتسب بالشرطة ، إلا ان حصل على تزكية من حزب ما، او ان كان تابعا لحزب او شخصية لها علاقة جيدة بالحزب المتنفذ وهذا واقع حال لا مفر منه.

ويستدرك سجاد قائلا: بسبب التراخي وتسلط الضباط الذين كانوا بالأصل ضباطا في الجيش السابق على المنتسبين وغطرستهم فانه لا بد من وجود جهة يستند إليها المنتسب لكي يحمي نفسه، إضافة الى التقسيمات الطائفية.

وعزا منتسبون مخاوف من وهن الأجهزة الأمنية في حفظ الأمن بغياب القوات العسكرية الأميركية الى انتشار الفساد في مرافق الأجهزة والمؤسسة الأمنية فقد اشتكى منتسبون من فساد مالي مستشر في المؤسسات الأمنية العراقية من شانه الإيغال في نفوس المنتسبين والحط من عزيمتهم.

وقال عمر الناصري: الضباط فاسدون ومرتشون وهذا داء استشرى كثيرا الى حد ان كثيرا من المنتسبين أصبحوا يتمنون انفجار الأوضاع ليغتنموا الفرصة بالانتقام من ضباط فاسدين عمدوا الى إيذائهم.

وتابع: الفساد هو الحاكم بين صفوف أمراء الأفواج والسرايا والألوية الذين يتقاسمون شهرياً الراتب مع منتسبين مقابل غض النظر عن غيابهم، ويعمد نصف منتسبي الجيش والشرطة الى العمل في أماكن ووظائف أخرى ما يمنعهم من الحضور اليومي ،لكنهم يأتون في نهاية الشهر لاستلام نصف الراتب وتسليم النصف الآخر للضابط المسؤول لانه يغض الطرف عن غيابهم طوال الشهر. ويواصل: يحرص الضباط الكبار من أمري الألوية والأفواج والسرايا على منح الضباط الأصغر وحتى رؤساء العرفاء صلاحيات تقاسم الرواتب مع المنتسبين حتى يتساوى الجميع بتعاطي الرشاوى والاشتراك في الفساد ولضمان عدم التبليغ عنهم.

اما عامر عبد الواحد فيقول : يتم استقطاع مبلغ قدره ٩٠ ألف دينار من الراتب الشهري لكل منتسب بذريعة بدل طعام (أرزاق)، وعلى الرغم من شكوانا اليومية وتقديم طلبات ومناشدتنا المسؤولين إلغاء استقطاع المبلغ المذكور الا أننا لم نحصل على استجابة ايجابية، والنتيجة عزوفنا عن تناول الطعام الذي يجلبونه لنا لعدم صلاحيته واضطرارنا لشراء البطاطا والطماطم وتولي طبخها بأنفسنا وهكذا تصبح خسارتنا خسارتين. وتساءل عامر قائلا: ان كنا لا نستطيع رد الظلم عن أنفسنا كيف نحفظ امن المواطن ونفوسنا مكسورة؟!

أما منور خليل فقال: يريدون منا أداء الواجب والتصدي للإرهابيين وهذا واجبنا لكن من يحمينا نحن من الضباط ولماذا أجازف بحياتي وأنا لا احصل على راتبي كاملا ما دام الضابط يستقطع يوميا من راتبي ٥٠٠٠ آلاف دينار. وأيده الشرطي كامل جسام قائلا: لست مستعداً للمجازفة بحياتي بسبب غطرسة الضباط وسوء تعاملهم ،وقد أوغلوا في نفوسنا حتى ان الكثير منا يتحين الفرصة للانتقام من الضابط الذي اعتدى عليه وأهدر كرامته.

وقال الشرطي نور محمد : بسبب ممارسات الضباط واستحصالهم أموالا جراء تسترهم على غياب منتسبين زملاء لنا ،فان ذلك يترتب عليه غياب نصف الفوج واضطرار النصف الباقي لأداء واجبه وواجبات المتغيبين من زملائنا وهو أمر يفوق طاقتنا الجسمانية وأداءنا، فمن يستطيع السهر لأيام متواصلة خصوصا وأننا لا نستطيع النزول الى منازلنا الا مرة واحدة شهريا.

وعن تسليح المؤسسات الأمنية العراقية قال الشرطي حيدر ابو نمرة ان القوات العسكرية الأميركية كانت تعتمد على احدث التقنيات والأسلحة فمثلا كانوا يستخدمون الأقمار الصناعية في تحديد والوصول للأهداف المعنية بدقة لكن تجهيز قواتنا العراقية فقير جدا.

وتابع: على سبيل المثال لا توجد لدينا أجهزة للكشف عن المتفجرات والاجهزة التي نستخدمها اليوم غير كفوءة وأوجه سؤالي لرئيس الحكومة لماذا يعجز بلد غني مثل العراق يخوض حربا شرسة مع الإرهاب، لماذا يعجز عن جلب شاشات السونار للكشف عن التفجيريين والمتفجرات؟

واقر الشرطي هيثم نمير بلا أبالية إجراءات التفتيش قائلاً: المفروض ان أردنا تفتيش السيارات المشبوهة مثلا فيجب ان نأمر السائق بالتوقف على مسافة بعيدة ونأمره ان يترجل من السيارة وغيرها من إجراءات دقيقة لكننا لا نقوم بذلك لأنه يتطلب وقتا .

اما نبهان كريم فقال: نحن لا نمتلك جهاز التحدث والإرسال وحوادث كثيرة تحصل أمام أعيننا لكننا لا نستطيع التبليغ عنها

وبخصوص المعالجات او المقترحات التي يمكن من خلالها رفع كفاءة أداء الأجهزة الأمنية ومؤسساتها ومنتسبيها أشار الشرطي ناصر إبراهيم الى ان كل الأجهزة الأمنية والعسكرية بحاجة إلى إعادة تأهيل فورية وعاجلة وذلك من خلال تغيير الضباط ومحاسبتهم وإدانتهم بتهم الفساد بعد إحصاء ممتلكاتهم وسؤالهم من اين لك هذا كما ويجب إدخال الضباط في دورات مكثفة في النزاهة مع بناء نظام رقابي صارم بإشراف وإدارة مباشرة من القائد العام للقوات المسلحة على ان يستعين هذا الجهاز بمنتسبين من الأفواج والألوية لمراقبة وتقييم أداء الضباط ورفع مظلومية المنتسبين والضرب بيد من حديد على الضباط الذين أشاعوا الفساد والرشاوى.

وأضاف: يفترض إراحة المنتسب لان العبء بأكمله يقع على كاهله لمواجهته الإرهابيين والإرهاب في الشارع وذلك بالعمل بنظام البديل أي أن يداوم المنتسب لسبعة أيام وثم ينزل لبيته ٧ أيام أخرى وهو أمر من شانه تمكين المنتسب من أداء واجبه على أتم وجه ،إضافة الى شراء أجهزة حديثة وتقنية عالية للكشف عن المتفجرات والتفجيريين

واختتم قائلا: يجب احترام دم المواطن والشرطي العراقي وان لا يتم استرخاصه بهذا الشكل فقبل يومين في منطقة الدورة ببغداد هاجم مسلحون في الساعة ٤ فجراً زميلين لنا يؤديان واجبهما وكان احد الشرطيين نائما والثاني يؤدي واجبه عندما فاجأه المسلحون وذبحوه ثم ذبحوا زميله النائم.

وأوضح ناصر: لم يتم حتى ذكر ذلك في وسائل الإعلام لأنهم يتعاملون معنا وكأننا بلا قيمة، وكان الأولى إغلاق الحي الذي تم ذبح الشرطيين فيه والتفتيش عن الجناة.

قواعد أمريكية رئيسة و٨٥ أخرى مشتركة في العراق

بغداد/ رويترز

اقتصر الوجود الأميركي في العراق بعد الأول من أيلول الجاري على ٩٢ قاعدة عسكرية سيشتركون في ٨٥ منها مع القوات العراقية في حين سيشغلون ٧ قواعد أخرى بشكل مستقل، وحسب تلك التقارير فان عدد القواعد العسكرية في العراق تم تخفيضه من ٣٧٥ قاعدة كانت تشغلها في حزيران ٢٠٠٩ الى العدد المذكور كجزء من تخفيض عدد القوات العسكرية الأميركية في العراق وذلك بإغلاقها أو نقلها إلى أمكنة أخرى.

وتشير التقارير الى انه بحلول كانون الثاني الماضي ٢٠١٠، كان يوجد في العراق ١١٢ ألف عسكري أميركي. وبنهاية أيار ٢٠١٠، انخفض هذا العدد إلى ٨٨ ألفاً. وفي حزيران ٢٠١٠ بدئ بصورة جادة ، تنفيذ المرحلة النهائية لتخفيض عدد العسكريين نزولاً عند تعهد الرئيس الأمريكي باراك اوباما بإنهاء العمليات القتالية.

وفي ٢٤ من الشهر الماضي آب ٢٠١٠ انخفض عدد العسكريين الأميركيين في العراق إلى ٥٠ ألفا. وفي ٣١ آب انتهت "عملية حرية العراق". وسوف تسمى المهمة الانتقالية الجدية "عملية الفجر الجديد" لحين مغادرة جميع القوات الأميركية العراق بنهاية العام المقبل حسب تلك التقارير. وتشير التقارير الى ان لدى العراق الان ٦٦٠ ألف عنصر من قوات الأمن العراقية يعملون على ضمان أمن العراق ورغم استغلال فترة تشكيل الحكومة بعد الانتخابات العامة ، بقيت الأحداث الأمنية قريبة من المستوى الأدنى. ومنذ بداية هذه السنة، تم قتل او إلقاء القبض على أكثر من ٣٠ عضواً من القيادة العليا لتنظيم القاعدة في العراق.

ويقول الأمريكيون إن تخفيض عدد القوات لا يعني تخفيض الالتزام الأميركي تجاه العراق " بل يعني تغييراً في طبيعة تعهدنا من التزام يقوده العسكريون إلى التزام يقوده المدنيون".

وتلقي التقارير الضوء على مصير المعدات العسكرية الهائلة التي استخدمتها القوات الأمريكية منذ بدء غزو العراق وتشير الى انه في نهاية الشهر الماضي آب ٢٠١٠ خفضت القوات العسكرية الأميركية العدد الإجمالي من معداتها في العراق من ٣,٤ مليون قطعة كانت موجودة في كانون الثاني ٢٠٠٩ إلى ١,٢ مليون قطعة تقول انها ضرورية لدعم القوات العسكرية المتبقية التي ستتشكل في ستة ألوية لتقديم المشورة والمساعدة بالإضافة إلى قوات تمكين. ويقول الجنرال وليام وبستر، الذي يقود الجيش الثالث ويشرف على عملية تخفيض عدد القوات العسكرية، "إنها أكبر عملية منذ عملية حشد القوات استعداداً للحرب العالمية الثانية."

وحسب التقارير سوف يتم نقل المعدات إلى احد الأمكنة الثلاثة وفق ترتيب الأولوية: إلى القوات الأميركية المحاربة في أفغانستان، أو لإعادة تزويد المخازن العسكرية الأميركية، أو الى قوات الأمن العراقية من اجل تأمين امتلاكهم الحد الأدنى من القدرة الأساسية التي تمكنهم من تولي مسؤولية الأمن العراقي. ويتم نقل معظم القوات والمعدات العسكرية من العراق عبر الكويت، لكن التقارير كشفت ان الأردن وتركيا سمحتا أيضاً بالمرور المؤقت عبر أراضيهما.

سياسيون يستبعدون عودة أعمال العنف الطائفي في البلاد

متابعة/ المدى

استبعد سياسيون إمكانية عودة أعمال العنف والصراعات ذات الطابع المذهبي على خلفية انسحاب القوات الأميركية المقاتلة من العراق.

فقد قلل القيادي في ائتلاف دولة القانون وليد الحلي من شأن المخاوف التي أبداها سياسيون بشأن عودة أعمال العنف إلى مستويات مرتفعة، وقال في حديث لـ"راديو سوا" إن قوات الأمن العراقية قادرة على تطوير قدراتها ومطاردة عناصر تنظيم القاعدة في البلاد.

من جانبه، شدد عضو قائمة العراقية علاء مكي على أن نجاح القوات العراقية لا يزال مرهونا بإزالة جميع الضغوطات الخارجية التي تمارسها الدول الإقليمية.

وقال عضو الائتلاف الوطني العراقي إبراهيم بحر العلوم إن الاتفاقية الأمنية المبرمة بين الولايات المتحدة والعراق تضمن دعم واشنطن وتعاونها الواسع مع البلاد.

وكان الجدل قد اتسع في الآونة الأخيرة حول مدى استعداد القوات العراقية بعد اكتمال انسحاب القوات الأميركية المقاتلة، خاصة بعد تضارب تصريحات المسؤولين العراقيين بهذا الشأن.